

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التوازن المالي وأثره على نظام المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

تحت اشراف الدكتور:

د. بوزيان العجال

من اعداد الطالبين:

نفوسي شريفة

تابتي مروة

لجنة المناقشة:

الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. مدوري نور الدين	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. بوزيان العجال	مقررا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. برياطي حسين	مناقشا

# الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع اولا الي الوالدين الكريمين حفظهما الله واطال عمرهما

والي كافة افراد العائلة، والزملاء في الدراسة وخارج الدراسة

والي استدتنا الكرام بخصوص اساتذة قسم المالية والمحاسبة

وكل من مد لنا يد المساعدة في انجاز هذا العمل.

ونسأل الله المزيد من التوفيق والنجاح

# الشكر

نشكر الله الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وكما قال الرسول صل الله عليه وسلم  
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" فلهذا نتقدم بشكر والعرفان الي كل من أعاننا  
في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد، الي الاستاذ المشرف الدكتور "بوزيان  
العجال" الذي ساعدنا في انجاز هذا العمل، الي جميع اساتذة في كلية العلوم  
التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم دون ان ننسى جميع  
الاساتذة في كل المراحل الدراسية وشكرا.

الفهرس

	الاهداء والشكر
	الملخص
	الفهرس
أ	مقدمة
أ	اشكالية البحث
أ	الأسئلة الفرعية
أ	فرضيات البحث
أ	أسباب اختيار الموضوع
أ	أهمية وأهداف الدراسة
ب	منهجية الدراسة وأدواتها
ب	هيكل الدراسة
ب	الدراسات السابقة
ج	صعوبات البحث
ج	خطة وهيكل البحث
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي
03	المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي
05	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
07	المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي
08	المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي
09	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
10	المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
11	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
12	خلاصة الفصل الأول
18	<b>الفصل الثاني: تقديم عام حول التوازن المالي</b>
19	تمهيد
19	المبحث الأول: الإطار النظري لتوازن المالي

20	المطلب الأول: ماهية التوازن المالي
21	المطلب الثاني: معايير التوازن المالي واستخداماته
22	المبحث الثاني: أدوات التوازن المالي
25	المطلب الأول: التوازن بواسطة النسب المالية والمؤشرات التوازن
25	المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغييرات والاتجاهات
26	خلاصة الفصل الثاني
35	<b>الفصل الثالث: واقع التوازن المالي مستوى مؤسسة ميناء مستغانم</b>
37	تمهيد
38	المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة
39	المطلب الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم
40	المطلب الثاني: عرض الميزانية وحساب النتائج
41	المبحث الثاني: دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم
43	المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2014-2015
45	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات وبيان التغييرات والاتجاهات 2014-2015
57	خلاصة الفصل الثالث
62	خاتمة
65	قائمة المراجع

### قائمة الاشكال:

الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
38	تشكيل رأس مال العامل	01
39	حالة رأس مال العامل أكبر من الصفر	02
39	حالة رأس مال العامل يساوي الصفر	03
40	حالة رأس مال العامل أقل من الصفر	04
51	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	05

### قائمة الجداول:

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
53	ميزانية الاصول (2014_2015)	(1)
54	ميزانية الخصوم (2014-2105)	(2)
55	عرض النتائج لسنتين (2014-2015)	(3)
57	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014	(4)
58	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم 2015	(5)
59	التحليل الأفقي للميزانية مؤسسة ميناء مستغانم 2014-2015	(6)
60	التحليل العمودي للميزانية مؤسسة ميناء مستغانم 2014-2015	(7)

## الملخص:

يهدف من خلال هذه الدراسة التعرف أكثر على مدى أهمية التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التعرف على أهم الأدوات التوازن المالي ودورها، بهدف الوصول إلى التشخيص الصحيح لوضعية المؤسسة وطبيعة العلاقة بين التحليل والتوازن المالي وذلك من خلال دراسة حالة ميناء مستغانم، تم التوصل إلى جملة نتائج مفادها أن التحليل المالي من أهم المواضيع المالية للمؤسسة الاقتصادية بهدف الوصول إلى التشخيص الصحيح وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة الذي يعتبر هدف أي مسير مالي تقوية المركز المالي للمؤسسة من خلال تحقيق أرباح والوصول للأهداف التي تعكس قوة المؤسسة وكفاءتها، مما يساهم في تحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: التوازن المالي؛ التحليل المالي؛ الأداء المالي.

### :Summary

We aim , through this study, to know more about the importance of financial balance in determining the financial position of the institution by identifying the most important financial analysis tools and its role , in order to reach a correct diagnostic of the statutes of the situation and the nature of the relationship between the analysis and the financial balance by studying the case of the mostaganem port , A number of results were reached that the financial analysis is one of the most important financial positions of the economic institution in order to reach the correct diagnosis and achieving profits and reaching goals that reflect the strength and efficiency of the institution, which contributes to improving its financial performance .

Key words: financial analyse – financial balance – financial performance.



المقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والابحاث الميدانية فهي النواة الميدانية للنشاط الاقتصادي حيث انها تحتوي على عدة منها: وظيفة التصنيع، البيع، الموارد البشرية..... الخ فمن اهم تلك الوظائف الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال ضمان الحد الأدنى من الربحية و الحفاظ علي مستوى المعقول من السيولة ومن بين الوظائف الوظيفة المالية لتحليل المالي، فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية، بهدف التخطيط و اتخاذ قرارات و مقارنتها مع ما هو مخطط، و التحليل المالي هو افضل اداة لكشف علي اداء المؤسسة.

إذا ان التحليل المالي هو تشخيص وتقييم لحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة ويمكن القول بعبارة اخري ان التحليل المالي هو عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم الاداء المالي للمؤسسة في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية لتحليل المالي تقتضي استعمال اساليب وادوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

ومن هنا تطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كما يلي:

ما دور التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟

وتحت هذا السؤال تندرج الاسئلة الفرعية كالآتي:

✓ ما هي وظائف التحليل المالي؟

✓ هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية لتقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟

(1) فرضيات البحث:

✓ يمكن التوازن المالي المؤسسة من تحديد الوضعية المالية لها، فان عدم الاهتمام

باستخدامه قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة في استخدام الأصول؛

✓ تعدد وظائف التحليل المالي تخدم التوازن المالي وتسهل عملياته.

(2) اسباب اختيار الموضوع:

- افكار سابقة حول الموضوع بشكل عام خلال التخصص الدراسي،
- توافق الموضوع مع نوع تخصصي العلمي،
- محاولة التعمق أكثر وفهم التوازن المالي وعلاقته بالوضع المالي للمؤسسة.

(3) اهمية واهداف الدراسة:

اضافة الي الاجابة الرئيسية في الاشكالية البحث، فإن هذه الدراسة تهدف الي:

- التعرف أكثر على مختلف ادوات ومؤشرات التوازن المالي واستخدامها، للإبراز مدي دور التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.
- تطبيق الدراسة النظرية على واقع ميناء مستغانم لتأكيد من الصحة الدراسة النظرية.

(4) منهجية الدراسة وأدواتها:

اتبعنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري بعد ذلك استخدمنا منهج الدراسة الحالة في الجانب التطبيقي لمعالجة الاشكالية المطروحة،

هذا النهج يسمح لنا بالتعرف على وضعية المؤسسة واحدة بشيء من التفصيل،

وقد اخترنا مؤسسة ميناء مستغانم نظرا للإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي.

(5) هيكل الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة قد تناولنا في بحثنا هذا بعنوان التوازن المالي وأثره على المؤسسة الاقتصادية ثلاث فصول، وقد قسمنا الفصل الاول لثلاثة مباحث، والفصل الثاني لمبحثين، وفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة ثم خاتمة.

الفصل الاول تطرقنا الي عموميات حول التحليل المالي، وفي الفصل الثاني تحليل حول التوازن المالي في المؤسسة، وفي الفصل الثالث قمنا بالإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ثم الخاتمة.

(6) الدراسات السابقة:

على الرغم من قلة البحوث (ورسائل الماجستير، والاطروحات الدكتوراه) المماثلة لموضوعنا هذا، والى ان هناك دراسات قريبة له ومن بين هذه الدراسات التي اطلعنا عليها ما يلي:

رواسي مسعود، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة 2005-2006.

لزعر محمد سامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011-2012 وعنوان هذه الرسالة (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي) حيث عالجه مدي تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على المجالات وابعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وأسقط دراسته على واقع مؤسسة صيدال الام.

(7) صعوبات البحث:

اثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات، منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب الميداني، ونشير الي بعض منها ما يلي:

-قلة المراجع والبحوث باللغة العربية في المجال التحليل المالي والوضعية المالية للمؤسسة، فأغالب المراجع متوفرة باللغة الفرنسية، وان وجدت باللغة العربية فمعظمها كتب ومراجع شرقية، وهي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة.

صعوبات الحصول على المعلومات والبيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، اذ يعتبر هذا امرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

(8) خطة وهيكل البحث:

لمعالجة الاشكالية والتساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث الي ثلاثة فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، بداية بالمقدمة ونهاية بالخاتمة شملت تلخيص عام والنتائج والتوصيات التي توصلنا اليها حول الموضوع.

-الفصل الاول:

تقديم عام حول التحليل المالي، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الي الدراسة الإطار النظري لتحليل المالي، بالإضافة الي وظائف التحليل المالي،

-الفصل الثاني:

اهمية التحليل التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، حولنا من خلاله دراسة المفاهيم عامة حول المؤسسة والوضعية المالية، ومدى فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

-الفصل الثالث:

التوازن المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم، قمنا في هذا الفصل بالتعرف بالمؤسسة محل دراسة وتحليل قوائمها المالية، حيث هدفنا من هذا الفصل معرفة مدى دور ومساهمة التحليل المالي في الكشف حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة.

# الفصل الاول: التحليل المالي

**تمهيد:**

يعتبر التحليل المالي من اهم المواضيع الادارية والمالية المختلفة المؤسسة بهدف الوصول الي تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة بهدف بصفة عامة الي اجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، كذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الاسباب التي ادت الي ظهورها بالكميات والكيفيات التي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبيات وايجابيا في المؤسسات المالية، و من تم اقتراح الاجراءات علي المؤسسة لترشيد امكانية استخدام امكانياتها للخروج من الوضع الصعب او اقتراح اجراءات تسمح بمواصلة التحسن اذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة , و هدف أي مسير مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة و تحقيق المردودية و الربح من جهة اخري ,وللوصول الي هذه الاهداف لا بد من استخدام تقنيات و ادوات التحليل المالي و التي تمكنا من الحصول علي معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية , لو تكون مختفية و راء زحمة الارقام في هذه القوائم المالية, و من هذا المنطلق قمنا تقسيم هذا الفصل الي مبحثين: و كل مبحث يتفرع الي مطلبين كالاتي :

- المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل المالي.

- المبحث الثاني: انواع ومراحل والاطراف المستفيدة من التحليل المالي.

## المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي:

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية وضرورة قصوى لتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة (فصل او سنة او أكثر) بالاستعمال الوسائل وطرق تهدف مجملها الي فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحالة تفسيرها.

## المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي:

سنتطرق الي النقاط التالية:

## 1) نظرة تاريخية حول التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 اذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدي قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا الي كشوفها المحاسبية، اضافة الي ذلك فان الازمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من القتره بين 1929-1933 كان لها اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 اسست في الولايات المتحدة الامريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والاحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي<sup>1</sup>. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث اظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال امولهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من اهدافها تامين الاختيار.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي، الجزء 01، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص 13.



الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات والمحتاجة الي مساهمة الادخار العمومي.

كما ان تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث (تحول من تحليل ساكن) لفترة معينة او سنة (الي تحليل ديناميكي) دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها ثلاثة سنوات ومقارنة بين نتائجها واستنتاج تطور سير المؤسسة المالية.

## (2) تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بانه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم علي مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد ايضا في تقييم اداء المؤسسة وكشف انحرافات والتنبئي بالمستقبل.<sup>1</sup>

ويعرف كذلك عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.....) الي كم اقل من المعلومات أكثر فائدة الي عملية اتخاذ القرار.<sup>2</sup>

ويقصد به ايضا قيام المؤسسة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن المضمون العلاقات التي تربط بين البنود في القائمة الميزانية العمومية في الدخل والتفسير اسباب نشوء هذه العلاقات.<sup>3</sup>

وبالتالي التحليل المالي هو عبارة عن معالجة البيانات المالية لتقييم الاعمال ة تحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات الخلق نسب ونماذج رياضية تهدف الي الحصول على المعلومات تستخدم في تقييم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

كما يعتبر التحليل المالي مكون اساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل المواطن القوة والضعف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان 2000، ص 15.

<sup>2</sup> عبد الغفار الحنفي، اساسيات التحليل المالي، ودراسة الجدوى، دار الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 75.

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب وايمان شيخان المشهدان، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصاريف، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 69 – 70.

<sup>4</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص 2-3 نقلا من الموقع [sme@palnet.com](mailto:sme@palnet.com) 7 جانفي 2018. 16:49:29

## المطلب الثاني: اهمية واهداف التحليل المالي:

يكتسي التحليل المالي اهمية كبيرة لما لها من اهداف مهمة وفعالة في حدود الاستفادة منه وتكمن في المحاور التالية:

## (1) اهمية التحليل المالي:

لا شك ان اهمية التحليل المالي تنبع من اهمية هذه الدراسة الاقتصادية والادارية والمحاسبية في السنوات الاخيرة، حيث ان توسع المنظمات وتباعد المراكز والفروع المشات الجغرافية، بالإضافة الي توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل والادوات الجديدة من الغش والخدع والاختلاس، ادي الي ضرورة وجود اداة رقابة فعالة هي التحليل المالي وبصورة عامة فان اهمية التحليل المالي ستمتل فيما يلي:<sup>1</sup>

- التحليل المالي اداة من ادوات الرقابة الفعالة وهي اشبه بجهاز الانذار المبكر والحارس الامين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الاداء.
- التحليل المالي اداة من الأدوات التخطيط حيث انه يساعد في التوقع المستقبل للوحدات المستقبلية،
- التحليل المالي اداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.

<sup>1</sup> احمد محم القداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 53.

## (2) اهداف التحليل المالي:

توصف نتائج التحليل المالي من اهم الاسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدي كفاءة الادارة وقدراتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد وعليه فأن التحليل المالي يهدف الي

تحقيق الاتي:<sup>1</sup>

-تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.

-تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.

- تحديد الانحرافات بالأداء المحقق عن المخطط وتشخيص اسبابها.

-الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والنتائج التخطيطية.

-تحديد الفرص المتاحة امام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.

-التنبؤ بالاحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة.

-يعتبر التحليل المالي مصدر من للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار. على رغم من اهمية هذه الاهداف الا ان النتائج التحليل المالي يجب التعامل بها، يجدر كون القاعدة البيانات المتعددة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من الجانب، ومن الجانب اخر ان بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد وتقدير الشخصي الامر الذي قد يؤدي الي تفاوت في نتائج التخلييل خلال الفترة الزمنية قيد تخضع للاجتهد وتقدير الشخصي لأمر الذي قد يؤدي الي تفاوت في النتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل كذلك يهدف التحليل المالي الي تحقيق الغايات التالية:<sup>2</sup>

-التعرف علي وضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقراض.

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي وأرشيد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية، عمان 2008، ص21-22.

<sup>2</sup> الحكيم كزاجه وعلى ربابعة واخرون، الادارة والتحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 143.

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

- الحكم علي كفاءة الادارة.

- الاستفادة من المعلومات المتاحة لأتخاذ القرارات الخاصة.

ويهدف التحليل المالي بصفة عامة الي اجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة او في دورات مستعدة من نشاطاتها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تغيير الاسباب الي ادت الي ظهورها بكميات و الكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في اطار المؤسسة، ومن ثم اقتراح اجراءات مالية على المؤسسة محاولة خروج من الوضع الصعب او القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المادية سيئة وإذا كانت هذه الاخيرة جيدة فتقترح اجراءات تسمح باستمرارها والتحسين أكثر ان أمكن.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي:

هناك عدة وظائف تتركز في مجملها على حلول:<sup>2</sup>

- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:

هي توجه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي

تعود على المؤسسة بالربحية او الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة الي محاولة التأقلم مع البيئة

الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار.

-اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق ابراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجاز

-اتخاذ القرار التخطيط والرقابة المالية: من اجل التوجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

<sup>1</sup> ناصر الدادي عدون، نفس المرجع، ص 11.

<sup>2</sup> محمد الصالح عواشريه، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 2.

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والاطراف المستفيدة من التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعهم أنواع ومراحل التي تعتمد على نوع من التحليل وكذلك الأطراف المستفيدة من هذا التحليل

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس الي:

(1) حسب البعد الزمني لتحليل:

ان لتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي وبناءات عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الي ما يلي:

التحليل الرأسي: بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في نسب المئوية، كأن تنتسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة او ان تندسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية الي مجموع الأصول في الميزانية نفسها.<sup>1</sup>

التحليل الافقي: يقصد بالتحليل الافقي دراسة أي فقرة نت الفقرات الكشوفات المحاسبية على مدي سنوات متعددة بمعني اخر اذن ما اريد دراسته ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فانه تأخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية، تلاحظ فيه ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدي تطور الربحية او تدهورها خلال السنوات الماضية وهذا يعني ان التحليل الافقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.

<sup>1</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماي الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل، عمان، 2006، ص 25.

-التحليل بالنسب المالية: ان التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من اهم الوسائل وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن اكثرها شيوعا، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية او مشتقة من أكثر قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية وهناك مجالات عديدة تستخدم فيها اسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن بين هذه النسب نذكر: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الكفاءة (تحليل الربحية).<sup>1</sup>

## (2) حسب الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا الي الجهة القائمة بالتحليل الي:<sup>2</sup>

**التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص او مجموعة من الاشخاص من داخل المؤسسة نفسه وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، وغالبا ما يهدف هذا التحليل الي خدمة ادارة المؤسسة في مستوياتها الادارية المختلفة.

**التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل الي الخدمة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماتها والبنوك المركزية والغرف الصناعية ..... الخ

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن اعمال الملتي الدولي حول انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد 13 , 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الاثراء، الاردن، 2009، ص 19.

### (3) حسب الفترة التي يغطيها التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الي ما يلي:

**التحليل المالي قصير الاجل:** قد يكون التحليل رأسيا او أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الاجل القصير وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل علي قابلية المؤسسة في الاجل القصير على تغطية التزاماته الجارية الارادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمي بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الاولى الدائنون والبنوك.

**التحليل المالي طويل الاجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والاصول الثابتة والربحية في الاجل الطويل، اضافة الي تغطية الالتزامات المؤسسة طويلة الاجل، بما في ذلك القدرة علي دفع فوائد واقساط الديون عند استحقاقها ومدي انتظام المؤسسة في توزيع الارباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الاسواق المالية ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الاموال و طرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الاجل وبين التحليل طويل الاجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الاجل ومجاملات استخدامها.

### (4) حسب الهدف من التحليل المالي:<sup>1</sup>

- يمكن تبويب التحليل الي عدة انواع استنادا الي الهدف من التحليل منها:
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير.
- تحليل لتقويم القدرة المؤسسة علي وفاء بالتزاماتها في الاجل الطويل.

-تحليل لتقويم التشغيلي للمؤسسة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 21.

-تحليل لتقويم الاداء لتشكيل المؤسسة.

-تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.

**المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي:**

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل واهميته ودرجة التفصيل

المطلوبة فيه، ويتفق الباحثين في التحليل المالي على ان مراحلها هي:<sup>1</sup>

(1) -تحديد هدف التحليل بدقة:

من الضروري جدا ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه، ومدي اهمية هذا الهدف

وتأثيره، ويلاحظ ان اهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الي اخري ومن هنا نجد ان نجاح العملية

التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

(2) -تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعني اوضح تحديد عدد سنوات التي سيتم

تحديد بياناتها:

(3) -اختيار اسلوب التحليل المالي:

تعدد اساليب التحليل المالي المتاحة امام المحلل، ومنها استخدام اسلوب النسب المالي وكذلك الاساليب

الاقتصادية وغيرها، اذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة امام مجموعة من البدائل، وعليه ان يتخذ

البديل المناسب.

<sup>1</sup> عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و2001، ص 21.



## (4) إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

(5) التوصل الي الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في ابداء رأيه الفني المحايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

## المطلب الثالث: الاطراف المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الاطراف المستفيدة من المعلومات التحليل، كما تنوع أغراض استخداماتهم لتك المعلومات، وذلك وفق لتنوع علاقاتهم للمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على المعلومات من جهة أخرى، ومن الاطراف المستعملة والمستفيدة من المعلومات التحليل المالي ما يلي:<sup>1</sup>

المستثمرون: يهتم المساهم او صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على مال المستثمر، والقيم المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من أفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة ام لا، الا ان كل منهما يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والاسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى الطويل او القصير،<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رضوان وليد العمار، اساسيات في الادارة المالية الطبعة الاولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع 1997، ص 42.

<sup>2</sup> صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي وتخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 12.

## ادارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من اهم الوسائل التي يتم بموجها تحليل نتائج الاعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الادارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة هذه الادارة في أداء وظيفتها فالتحليل المالي يساعد ادارة المؤسسة لتحقيق إحدى الغايات التالية أو كلها مجتمعة.<sup>1</sup>

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة في الاستثمار.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة الي مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي اليها المؤسسة.
- تقييم فعالية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على الواجه الاستخدامات المختلفة.
- تقييم كفاءة ادارة الموجودات.
- تقييم أداء المستويات الادارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

<sup>1</sup> ايمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004، ص 171.

الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو القرض أو بصدد اقراض الاموال للمؤسسة<sup>1</sup> وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.<sup>2</sup>

- الديون طويلة الاجل: ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان الاسترداد أموالهم وحصولهم على فوائد اموالهم، وبالتالي فان اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوي الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- الديون قصيرة الاجل: ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الاوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العلمية مدين للمورد ويعني هذا دراسة وتحليل المديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما اذا كان سيستمر في التعامل معه او يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما اذا كانت فترة الانتماء التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الانتماء الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد، اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل الصناعة والقرارات، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 19.

## العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان. العاملون في المؤسسة:

يمكن القول بصفة عامة ان أهم أطراف ذات المصلحة في مشروع هما:<sup>1</sup>

أ- المساهمون (الملاك).

ب- العاملون في المؤسسة.

ان زيادة الاجور مع ثبات الانتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة خفض التوزيعات أو اختفائها (أو بطريقة غير مباشرة) عدم كفاية التمويل الداخلي (أو اضعاف المركز المالي إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات، لهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الارباح الي إذا تجاوز صافي الربح 5 بالمئة بالمقارنة بحق الملكية، بحث يكون دافعا له على الزيادة الانتاجية وضمان حد ادني من العائد للملاك، بدل هذا على انه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون اليها، وتأكد من سلامة ادارة الأموال.

## الهيئات الحكومية:

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل اداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الاولى واسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الي الاهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمولة.

-تقييم الاداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارة.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 72.

- مراقبة الاسعار.
- غايات احصائية.

### الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:<sup>1</sup>

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار أسهم للشركات في السوق المالي.
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

### المؤسسات التي تعمل في المجال المالي:

تستعمل المؤسسات المتخصصة في التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف

على وضعها ومركزها المالي ومكانتها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال

في السوق الأمريكية Dun & bradstreet وشركة standard pours التي تقوم

باحساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات.

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص 164.

امر شقر، المرجع السابق، ص 173.

## خلاصة الفصل الأول:

من أجل ان تحقق المؤسسة أهدافها المسطرة وتصل الي التسيير الفعال يجب أن تبني علي أساس علمية وركائز صحيحة وملتابعة وضعيتها المالية وتوازنها تستخدم في ذلك تقنية من تقنيات التسيير والتي تهدف الي مساعدتها أولا وهي التحليل المالي الذي يعتبر أداة فعالة، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق فحص السياسات ومعالجتها بتدعيم نقاط القوة والتخفيف من نقاط الضعف حيث يركز اهتمام المسيرين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة على كيفية فهم مضمون القوائم المالية ومختلف العمليات المالية مما يستلزم ضرورة تحليلها وذلك حتى يتمكن من الاستفادة منها، وبالتالي الحكم علي المركز المالي للمؤسسة الذي على أساسه يتم اتخاذ القرار في المستقبل.

# الفصل الثاني: تقديم عام حول

## التوازن المائي

تمهيد:

يعتبر التوازن المالي من اهم المواضيع الادارية والمالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول الي تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة , و يهدف بصفة عامة الي اجراء فحص للسياسية المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها , و كذا من طرف الدراسات التفصيلية لفهم مدلولات ومحاولة تفسير الاسباب التي أدت الي ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد علي اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحل سلبيا و إيجابيا في المؤسسات المالية , و من تم اقتراح اجراءات علي المؤسسة لترشي استخدام امكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح اجراءات تسمح بمواصلة التحسن اذا كانت الوضعية المالية جيدة , و هدف أي مسير مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة و تحقيق المردودية و الربح من جهة أخرى , و للوصول الي هذه الأهداف لابد من استخدام تقنيات و أدوات التحليل المالي التي تمكنا من الحصول علي المعلومات غير المتاحة بشكل مباشر في القوائم المالية , أو تكون مخفية و راء زحمة الأرقام في هذه القوائم المالية . ومن هدا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل الي مبحثين رئيسيين ، وكل مبحث يتفرغ الي مطلبين كالاتي:

- المبحث الأول: الإطار النظري في التوازن المالي.

- المبحث الثاني: أدوات التوازن المالي.



## المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن المالي:

تزايد الاهتمام بالتوازن المالي خلال العقود الماضية، خاصة في ظل الاقتصادية السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي من بين الأنشطة الهامة لإدارة المالي المؤسسة، إذ أن الارتباط تطور التحليل المالي بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

## المطلب الأول: ماهية التوازن المالي

يهتم هذا المطلب بتعريف بموضوع التوازن المالي من خلال عرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التوازن المالي، التطور التاريخي للتوازن المالي، أهداف التوازن المالي بالإضافة إلى الخطوات التوازن المالي، مقومات التوازن المالي.

## (1) تعريف التوازن المالي:

تعددت تعريفات التوازن المالي، لكننا نسوق فيما يلي بعض هذه التعريفات:

- التوازن المالي عبارة عم معالجة منظمة للبيانات المتاحة الحصول على المعلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.<sup>1</sup>
- يعرف التوازن المالي بأنه: عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبية تهدف إلى تقديم المعلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، يهدف المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.<sup>2</sup>

- كما يكن تعريف التوازن المالي بأنه: عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها. هدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 20.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل النظري والتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 71.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 20.

(2) التطور التاريخي للتوازن المالي: حتى بداية القرن العشرين كانت بداية القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات و ان كانت تحتوي على معلومات الحسابات الهامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع , و لكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقييم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض , و كانت التوصية الموجهة الي أعضاء هذه الجمعية تنص على : أن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول و الالتزامات الخاصة بهم , وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة .<sup>1</sup>

(3) أهداف التوازن المالي: يهدف التوازن المالي بشكل عام الي تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن تم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التوازن المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة في المشروع.<sup>2</sup> ومن تم يمكن تقسيم أهداف التوازن المالي الي قسمين كالتالي:<sup>3</sup>

أ) أهداف التوازن المالي بالنسبة للمؤسسة: ان التوازن المالي التي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي والذي يعتبر أساسى وضرورى لأتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات وهذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة وأهداف هذا التوازن هي:

- اعطاء حكم التسيير المالي لفترة تحت التحليل (فترة التحليل)،
- الاطلاع على مدى صلاحيات السياسات المالية والانتاجية والتمويلية والتوزيعية
- التحقيق من المركز المالي (الوضعية المالية) للمؤسسة والأخطار المالية الذي قد

<sup>1</sup> محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص 648.

<sup>2</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 3.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق ص 56 – 57.

تعرض لها بواسطة المديونية،

- اعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية وعلى المردودية فيها.

(ب) أهداف التوازن المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: ان التوازن المالي الذي يقوم به المتعاملين مع المؤسسة هو التحليل المالي الخارجي يهدف الي:

-ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،

-تقييم النتائج المالية وبواسطة تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب،

-تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض،

-الموافقة والرفض لعقد قرض عند التقييم المؤسسة لطلب القرض.

#### 4) خطوات التوازن المالي:

يتم التوازن المالي وفق خطوات أساسية وهي:<sup>1</sup>

(أ) مرحلة التصنيف: يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القوائم المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها الي جزأين، وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في المجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

(ب) مرحلة المقارنة: بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

(ت) مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقييم الاقتراحات.

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

## المطلب الثاني: معايير التوازن المالي واستخداماتها

(1) مفهوم معايير التوازن المالي: عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما.<sup>1</sup>

(2) أنواع معايير التوازن المالي: من المعروف عموماً ان هناك أربعة معايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>2</sup>

## 1.2) معيار التوازن المالي المطلق:

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متصلة يأخذ شكل القيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية.

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار الى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة واقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء الي هذا المعيار عند عدم وجود معايير الأخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

## 2.2) معيار التوازن للصناعة:

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من الفروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً الى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

## 3.2) معيار التوازن المالي التاريخي:

عبارة عن نسب الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة معينة في الماضي، والتي اعتمدها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأنها.

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، الادارة التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر ، 2000، ص 171.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

## 4.2) معيار التوازن المالي المخطط:

يصمم هذا المعيار من قبل ادارة المؤسسة , و الذي يبني علي أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة , و هذا المعيار يصم بناء علي الخيرات الفنية و الخيرات السابقة للإدارة و التي تمتل مؤشر للأداء و تقييم تحديد الانحرافات , كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الادارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية , و علي الرغم من أهمية هذا المعيار الا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة و التقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة .

## 4) استخدامات معايير التوازن المالي:

يمكن ايجاز استخدامات معايير التوازن المالي في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الظواهر المالية المختلفة واعطاءها وصفا كميا.

- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.

- تحليل أداء المؤسسة المالي.

- كشف الانحرافات.

- قياس النتائج الفعلية الي النسب المعيارية.

## المبحث الثاني: أدوات التوازن المالي

تتعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التوازن المالي ماضيا وحاضرا، بحيث يكون بإمكان المحلل المالي ان يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات وتحليل القوائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتبوء بالمستقبل. ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، مؤشرات المالية والمقارنات وبيان التغييرات والاتجاهات.

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، عامر شقر، الإدارة التحليل المالي، عمان، دار البداية , 2004، ص 180.

المطلب الأول: التوازن بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن.

### (1) النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التوازن المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، ومن أهم أقدم هذه التقنيات حيث ظهرت في منتصف القرن 19 عندما كان يستعين فيها أندالك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وامكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.<sup>1</sup>

#### (1.1) تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القامة المالية نفسها وكما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.<sup>2</sup> الي أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للتحليل المالي أو المستفيد منها، اذ لابد من الاعتماد معايير مرجعية على أساسها يتم تقييم النتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعياري متوسط للصناعة ومعياري المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند اليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.

<sup>3</sup> عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008 ص 83.

كما تعرف النسب المالية كذلك أنها عبارة عن علاقة متغيرين وناتج هذه العلاقة لا قيمة له الا اذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية هذه المقارنة يمكن تقييم الموقف.<sup>1</sup>

2.1) أنواع النسب المالية: هناك مجموعة من التي يري المحللون الماليون أنها كافية والتي تضع المؤسسة أمام الأمر الواقع وتجعل الحكم علي المؤسسة منطقي ودال دلالة قطعية على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتتمثل هذه النسب في الاتي: نسب السيولة، نسبة النشاط، نسبة الربحية، نسب المديونية.<sup>2</sup>

#### أولاً) نسبة السيولة:

وتظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملائمة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعني آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة. وملائمة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات الي نقد الفترة الزمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة، ان عدم توفر السيولة الكافية لدي المنشأة يعني احتال الخطر التمويلي وبالتالي تدهور ترتيبها الانتمائي.

وتهدف نسبة السيولة الي تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين المجموع موجوداتها القصيرة الأجل ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>2</sup> مفلح محد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ويتوقف مستوي السيولة المطلوبة لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدي انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية الى معدلات سيولة أعلي من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلا، لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

### (1) نسبة التداول:

تمثل مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرتها المالية. وتستخرج بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

ان الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو واحد صحيح، بمعنى أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع مرات قابلة أصول الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر نسبة التداول نسبة بحيث أصبحت نسبة التداول واحد صحيح فمعني ذلك أن المشروع مازال قادرا على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، أما إذا خفض النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات.

وتبين هذه النسبة عدد عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح قد يشير الي أن الشركة ليست في وضع مالي جيد، الا انها لا يعني بالضرورة أنها ستعرض لإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل.<sup>2</sup>

### (2) نسبة السيولة العامة:

وتقييم هذه النسبة درجة التغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي وعمان دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 61.

<sup>2</sup> فهد مصطفي الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 94.



$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

وتسعى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس المال العامل.

فإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد فهذا يعني عدم امكانية المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي برأس المال العامل السالب وهذا يعبر الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني رأس مال العامل معدوم أي وضعية مالية متوازنة وبالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالموجودات المتداولة.

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من واحد فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة الي أنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس المال موجب، الا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة وكذا استحقاق الديون قصيرة الأجل، الأمر الذي يتطلب وضع نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط بالنسبة للسيولة العامة.<sup>1</sup>

### (3) نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي ديون قصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي، وقد حدد لهذه النسبة حد أدنى مقدر ب(0.2) وحد أدنى مقدر ب(0.3) وهناك من يقول (0.4).

أغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على القدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي أمثل).

### (4) نسبة السيولة السريعة:

<sup>1</sup> زينب الدراجي، تقييم أداء المالي للمؤسسة (حالة كومامو) جامعة قسنطينة ، 1997، ص 114.

<sup>2</sup> يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 95-95.

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل، ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه، هذه النسبة مقدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة.<sup>1</sup>

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى

المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من البضاعة، وضمن هذه الشروط، تعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدماً من البسط. وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{البضاعة} - \text{المصرفيات المدفوعة مقدماً}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{أو بمعنى آخر}^3: \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ويقصد بالأصول السائلة مجموعة الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي

والمصرفيات المدفوعة مقدماً.

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 314.

<sup>3</sup> فهمي مصطفى الشيخ والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثانياً) نسب النشاط:

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب ادارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدي كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدي كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن.

وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع تركيز على ذلك الجزء في الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات الخاصة بالمؤسسات التجارية.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنيين وموجودات ثابتة، وتعمل على الكشف على أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن. أهم نسب النشاط ما يلي:<sup>1</sup>

#### (1) معدل دوران حسابات المدينة:

وتسعى أيضاً معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الأجلة اليومي، وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة ويمكن إيجاد متوسط المبيعات الأجلة اليومي وذلك بقسمة المبيعات الأجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد الأيام السنة هو 360 يوماً.<sup>2</sup>

وغالباً ما يتم اللجوء الي هذه النسب عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة للمؤسسة المعينة عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدي سيولة هذا البند.<sup>3</sup> ويحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 316-317.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، نفس المرجع، ص 317.

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجلة}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}}$$

### أو الرصيد في نهاية الفترة المالية

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدنية، وهو يعبر أيضا عن مدي ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدنية وبذلك يلقي الضوء على مدي ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي الي انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح.

لا يصلح هذا المؤشر لأن يكون أداة للمقارنة بين شروط البيع الموضوعية من قبل مؤسسة ما وبين المؤسسات الأخرى المشابهة، وذلك كما يصلح مؤشر فترة التحصيل.

### (2) معدل دوران البضاعة:

وينظر الي هذه النسبة (كما في النسبة السابقة) وفقا للأسس التالية:  
اما على أساس عدد دوران البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل، ويقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها، على افتراض أن كل عملية شراء وبيع تتم بشكل مستقل، وتشكل مرة دوران واحدة.

أو على أساس عدد الأيام التي تحتاجها اليها المؤسسة لتصفية رصيدها من البضائع بالبيع حسب معدلات البيع اليومية السائدة، فيما لو لم تقم بإعادة تخزين بديلة لما يباع من البضائع. وهذه النسبة عبارة عن الحاصل قسمة تكلفة البضاعة المباعة على معدل رصيد البضاعة خلال الفترة أو رصيد البضاعة آخر المدة، هذا ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة}} \times \text{مرة}$$

(أو رصيد البضاعة نهاية الفترة)

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 320 – 321.

أما معدل دوران بضاعة الأيام، فيتم احتسابها بالخطوات التالية:

(أ) إيجاد معدل كلفة المبيعات اليومية، ويساوي تكلفة المبيعات مقسومة على 360 أو 365 يوماً.

$$\text{معدل تكلفة المبيعات اليومية} = \frac{\text{كلفة المبيعات}}{360 \text{ أو } 365}$$

(ب) وبقسمة معدل رصيد البضاعة على معدل تكلفة المبيعات اليومية يكون الناتج معدل دوران البضاعة بالأيام:

$$\text{معدل دوران البضاعة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة أو بضاعة آخر المدة}}{\text{معدل كلفة المبيعات اليومية}}$$

(3) معدل دوران الأصول المتداولة:

ونحسب هذه النسبة على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \times \text{مرة}$$

تكمل هذه النسبة معدلات دوران أخري، لكنها تركز على مدي استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.

وهذا المعدل مؤشر جيد علي مدي استخدام لأصول المتداولة في توليد المبيعات الخاصة في المؤسسات التي تتعاطي الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأس المال عامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.

وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، اما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، أو بسبب الاستثمار في البنود رأس المال العامل.

(4) معدل دوران صافي رأس المال العامل:

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

معادلة النسبة:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى، وبشكل عام، يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع الكفاءة جيدة مع أخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار.

يستخدم هذا المعدل لتعرف على عدة مرات دوران رأس مال العامل خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فهو مؤشر فعال لكفاءة الإدارة في حسن استغلال رأس مال العامل.<sup>2</sup>

### (3) نسب الربحية:

تقيس نسبة الربحية مدي كفاءة ادارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرين يتطلعون الي الفرص المربحة أموالها اليها، والإدارة تستطيع التحقيق من نجاح سياسته، والمقرضون يشعرون بالأمان عند اقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.<sup>3</sup>

وتقسم نسب الربحية الي قسمين رئيسيين هما:

### (1) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح الي المبيعات:

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات علي ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضا مدي قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات. ويكون بسط هذه المجموعة من النسب الأرباح طبقا لتعريف محدد، مثل مجمل الربح، أو صافي ربح العمليات، أو صافي الربح الشامل، أما المقام فهو المبيعات. وأهم نسب هذه المجموعة:

<sup>1</sup>مفلح محمد عقل. نفس المرجع ص 326.

<sup>2</sup> صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في العصور العلمية وتطبيقاتها، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، 1998، ص 283.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 327.

تهدف هذه النسبة الي القاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، ويتم احتسابها بقسمة مجمل الأرباح العمليات علي صافي المبيعات حسب المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة مجمل الربح العمليات} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ومجمل ربح العمليات هو عبارة عن فارق بين التكلفة انتاج السلعة وسعر بيعها، وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدي كفاءة الادارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، ذلك مدي قدرتها على السيطرة عليها. ويكون بإمكان الملاحظة ذلك من خلال قراءة هذه النسبة على مدي فترات زمنية ممتدة.

(أ) نسبة صافي ربح العمليات:

تحسب كما يلي:<sup>2</sup>

صافي ربح العمليات قبل الفائدة و

$$\text{نسبة صافي الربح العمليات} = \frac{\text{الضريبة و الارادات و المصروفات الأخرى}}{\text{المبيعات}}$$

وتتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها مثل المصروفات والادارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع وتبين هذه النسبة مدي الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر الي هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل. وتقيس هذه النسبة كفاءة الادارة في استخدام مصاريف التشغيل.<sup>3</sup>

(2) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح الي الاستثمارات:

<sup>1</sup> صادق الحسني، التحليل المالي المحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقها مرجع سبق ذكره، ص 296 – 297.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكر، ص 327.

<sup>3</sup> محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سبق ذكره ص 57.

يعتبر هذا المعيار من أكثر المقاييس شيوعاً وقبولاً لقياس ربحية المؤسسة وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المشروع وإدارة موجوداته.<sup>1</sup> وأهم نسب المجموعة ما يلي:

(أ) العائد على المجموعات: تقيس هذه النسبة القوة الإرادية للأصول المستثمرة للشركة، أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في الاستثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء لذا تعتبر مؤشراً لقياس ربحية الشركة بوجه عام.<sup>2</sup>

ويطلق على هذه النسبة القوة الإرادية، وتحسب بموجب العلاقة التالية:<sup>3</sup>

صافي ربح العمليات قبل الفائدة و

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{الإيرادات و المصروفات الأخرى و الضريبة}}{\text{الموجودات مجموع (أو معدل مجموع الموجودات)}}$$

وتعتبر هذه النسبة من أفضل هذه النسب التي تستخدم لقياس هذه الربحية العمليات خاصة عند مقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافات كبيرة في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبة، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوع بتصرفها من مختلف المصادر. وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالافتراض، من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الافتراض.

- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

<sup>1</sup> صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصر في الأصول العلمية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص 306.

<sup>2</sup> محمد مطر، نفس المرجع، ص 58.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، نفس المرجع، ص 330.



- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بيم أداء المؤسسات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس إثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثر بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها.

### (ب) العائد على حقوق المساهمين (المالكين).

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

لذا تعتبر مؤشرا على مدي الذي استطاعت فيه الادارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدي قدرة المؤسسة علي جذب الاستثمارات اليها بحكم كون العائد على الاستثمار مجددا أساسيا لقرارات المستثمرين.

ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح الموزعة).<sup>1</sup>

صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح

حقوق حملة الأسهم الممتازة وان جدت)

العائد على حقوق المساهمين: 
$$\frac{\text{صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)}}{\text{حقوق حملة الأسهم الممتازة وان جدت}}$$

تقيس هذه النسبة نجاح الادارة في تعظيم عائد المستثمرين، وبحكم على مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافا اليها هامشا ربحيا للتعويض عن مقدار مخاطر المرتبطة بالنشاط المعين.

<sup>1</sup> محمد مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 330 , 331.

## 2- مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.

## (1.2) رأس مال العامل: (FR)

هناك عدة تعاريف لرأس مال العامل ونذكر منها ما يلي:

- رأس مال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة،<sup>1</sup>
  - رأس مال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على التمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.<sup>2</sup>
  - هو مؤشر التوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير.<sup>3</sup>
- ويحسب بإحدى الطريقتين:<sup>4</sup>

- من الأعلى الميزانية: رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من الأسفل الميزانية: رأس مال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل


<sup>1</sup> ناصر دادى عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 66.

<sup>2</sup> Kamel Hamid, le diagnostic financier, es, Salam Edition, Alger, 2001, p 78.

<sup>3</sup> Pierre conso, Farouk hemici, gestion financier de l'entreprise, 10<sup>e</sup> edition, pound, paris, 2002, p, 198-199.

<sup>4</sup> Josett peyard, analyse financier, 8<sup>e</sup> édition, librairie Vuibert, paris, novembre 1999, PP 128, 129.

الشكل (1): تشكيل رأس مال العامل




الأموال الخاصة	FR	اجمالي التثبيتات
ديون الاستغلال + ديون متنوعة		اجمالي الأصول المتداولة
TR		المتاحات

Source : pierre romage, analyse et diagnostic financiere, édition d'organisations, paris, 2001, P.71

وهناك 3 حالات رأس مال العامل:<sup>1</sup>

- رأس مال العامل أكبر من الصفر، هذا يعني زيادة في سيولة قصيرة الأجل على الالتزامات القصيرة الأجل، قدرة المؤسسة على التسديد، وهذا ما يحقق التوازن في الهيكل المالي.

في هذه الحالة يعبر رأس مال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض تمثل في رأس مال العامل.



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR ق.ق.أ

الشكل (2): حالة رأس المال العامل أكبر من الصفر

المصدر: مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي، ديسمبر 2011، ص 20.

<sup>1</sup> Elie Cohen, analyse financière, 4-edition economica, 1997, p 275.

- رأس مال العامل يساوي الصفر، هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها.
- هذه الحالة نادرة الحدوث اذ تمثل الحالة توافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة.

الشكل (3): حالة رأس مال العامل يساوي الصفر




الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق.ق.أ

المصدر: مداني بلغيث، عبد الرزاق دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- رأس المال العامل اقل من الصفر، هذا يعني الصعوبة في التسديد، وهذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة.
- في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن الموارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

الشكل (4): حالة رأس مال العامل أقل من الصفر



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	ق.ق.أ
الأصول المتداولة	

المصدر: مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، نفس المرجع، ص 21,21.

2.2) احتياجات رأس مال العامل: (bfr)

تعرف احتياجات رأس مال العامل بأنها رأس مال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية<sup>1</sup>. ويتم وفق للعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل – قروض مصرفية)

نميز نوعين من احتياجات رأس مال العامل:

- احتياجات رأس مال العامل للاستغلال،

- احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال،

(أ) احتياجات رأس مال العامل للاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال (مخزون + دائنون) وموارد الاستغلال<sup>2</sup> (موردون).  
ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

(ex) BFR = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

(ex) BFR = احتياجات الاستغلال الدورة – موارد استغلال الدورة

(ب) احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولد عن الدورة خارج الاستغلال وبسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (الدائنون) وموارد خارج الاستغلال (ديون متنوعة).

(hex) BFR = احتياجات خارج استغلال الدورة – موارد خارج استغلال الدورة

<sup>1</sup> Geudi norbert, finance d'entreprise les règles du jeu, Edition organisation, 1997, p 121.

<sup>2</sup> Josette peyard, op, cit, p 135.

<sup>3</sup> Pierre romage, op .cit, p 73.

BFR(Hex)=ذمم مدينة متنوعة – ديون متنوعة

(3.2) الخزينة (T):

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهز أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.<sup>1</sup>

وتعرف كذلك على أنها مجموع الأموال التي يجوز المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.<sup>2</sup>

وتحسب وفق طريقتين:<sup>3</sup>

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

TR أكبر من الصفر يعني FR أكبر من BFR أي أن الموارد الدائمة تفوق الأصول الثابتة يوجد فائض مكانه في شكل سيولة، وهذا يعني أن المؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا ما طرح مشكل الربحية و بالتالي FR عليها الموازنة بينهما.

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، جزء الأول، الجزائر، المحمدية العامة، 1988، ص 51.

<sup>2</sup> Pierre romage, op, cit, p 215.

<sup>3</sup> Piree conso, op, cit, p 215.

TR أصغر من الصفر يعني أصغر من BFR، هي الوضعية التي تكون فيها المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجات المتزايدة من أجل امتصاص النشاط و هي حالة عجز، وهذا ما يطرح مشكل التي تمثل تكاليف إضافية للمؤسسة، لهذا علي المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض.

$0 = TR = BFR = FR$  هي الحالة المثلي للخزينة هذا يعني أن المؤسسة محافظة علي وضعيتها المالية، و لكن هذا من الصعب الوصول اليه علي المدى القصير جدا.

### المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغييرات والاتجاهات

تقوم هذه التقنية من تقنيات التحليل المالي علي اجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية ، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة ، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة ، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة ، وذلك من خلال وضع الميزانية و حساب النتائج و قائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض ، ليتم بعد ذلك استعراض التغييرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة الي أخرى علي مر السنوات ، و بناء علي هذه المقارنات يتم اظهار التغييرات الكبيرة و الشاذة ، و من ثم دراستها لمعرفة أسبابها و آثارها علي الوضع المالي للمؤسسة.<sup>1</sup>

**1) التحليل العمودي:** ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بالتحليل كل من القوائم المالية على انفراد ولذلك فان التحليل العمودي يتم لسنة واحدة، ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.<sup>2</sup>

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال اظهار الوزن النسبيين لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع المجموعة التي ينتمي اليها،<sup>3</sup> وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلا تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال وكيفية توزيع المصادر من قروض

<sup>1</sup>محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سبق ذكره، ص 102

<sup>2</sup>مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 39.

قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية.<sup>1</sup>

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى أرقام الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لاسيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من البنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلية (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الاعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت المقارنة مع نسب أخرى ذات الدلالة.

### التحليل الأفقي – التحليل التاريخي:

يقوم عادة التحليل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك و اتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغيير فيها بالقيم المطلقة و النسب المئوية على حد سواء، و هو ما يساعده بشكل أفضل على انجاز تحليله، و قد يشمل التحليل الأفقي عاميين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، و هو ما يعرف بالتحليل الاتجاهات، فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج رار، الميزانية و القائمة التدفقات النقدية فانه يهتم بالدراسة التغيرات الحادثة في مختلف البنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، و يحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغييرات.<sup>2</sup>

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالبا في حالة توفر المعلومة)، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغييرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة حيث يمكن هذا النوع من التحليل

<sup>1</sup> عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 162.  
<sup>2</sup> مؤيد راضي فلاح خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 105.



الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ومن عيوب هذه التقنية ما يلي:<sup>1</sup>

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة الى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.
- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة الى أخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

(3) التحليل المقارن: يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعية) الصادرة عن الاتحادات

المهنية والجهات الحكومية غيرها من جهات الأغراض القياس والتقييم لفرع أكثر من الفروع الصناعية والنشاط،<sup>2</sup> ذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد أجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك، ومن عيوب هذا التحليل ما يلي:<sup>3</sup>

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، وتنوع خطوط الإنتاج، والمستوي التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة، هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معني لها.
- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي الي القطاع بمستوي منخفض من الكفاءة ومن ثم فان اجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

<sup>1</sup> ميد ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء "مدخل حوكمة الشركات"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2009، ص 222-223.

<sup>2</sup> Hubert de la bruslerie, analyse financière informatique financière et diagnostic, Dunod, 3 éditions, paris, France, 2006, p 447.

<sup>3</sup> منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء " مدخل حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 220.

(4) التحليل المعياري: يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم علي وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها، وهنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط.<sup>1</sup>

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى،
  - أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية،
  - سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق .... الخ
  - كما توجد بعض المعايير التي يتمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي:
  - ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة،
  - يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال .... الخ.
- ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا الابتعاد من المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

<sup>1</sup> Nacer Eddine saadi, analyse financiere d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales .l' harmattan, paris, France, 2009, -p91.

## خلاصة الفصل الثاني:

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمر وقائم بدوام واستمرار في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناء عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وبالتالي لا يقتصر عمل المحلل على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل واستقراء الاتجاهات التي تشكلها الأنشطة المستقبلية للمؤسسة.

وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن بين أهم هذه الأدوات النسب والمؤشرات المالية، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية لها ومفردات الأصول والخصوم ومقارنة هذه النسب مع المعايير الموضوعية في الحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومعرفة درجة سيولتها.

# الفصل الثالث: التوازن المائي

على واقع مؤسسة ميناء

مستغناهم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية في الفصلين السابقين لتحليل المالي وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة، سوف نقوم بهذا الفصل بتسليط بعد أدوات وطرق المعالجة لتحليل المالي التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية للمؤسسة ميناء مستغانم في حدود ما سمحت له المعطيات المتحصل عليها من المؤسسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى هذه المؤسسة، ووقع اختيارنا على هذه المؤسسة نظرا لتوفيرها على قوائم مالية يمكن استخدامها في التحليل المالي.

وبعد جمع المعلومات التي تخدم في هذا الموضوع من المؤسسة ارتأينا الى تقسيم هذا الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة مستغانم.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

## المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة ميناء مستغانم:

تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم حاليا من أكبر المؤسسات العمومية، وذلك بفضل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للميناء، وخصائص ومميزات وسياسات المؤسسة التي عرفت تطورا منذ نشأتها الي الوقت الراهن.

## المطلب الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم:

كان خليجا صدريا حاد يمتد بين الرأس البحري لصلا منذر والرأس البحري لخروبة استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 م ب " مرسي الغنائم"، ومن هنا سميت المدينة " بمستغانم ". في سنة 1848 م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 م ليصل امتداده الي 325 متر بحلول سنة 1881 م، انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 وبعد ثلاثة سنوات ذا منفعة عامة، قلت ذلك الأعمال تهيئة ضخمة بين 1890 م و1904م انتهت بميناء أول حوض للميناء.

بعد بيناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 م، تم انشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 وبداية 1959 م، منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتمشى مع المتطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية اذ أن هي تشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

Port Mostaganem 1960



الفرع الثاني: نشأة مؤسسة ميناء مستغانم: يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية / شركة ذات أسهم EPE / EPM / Spa أنشأت في إطار اصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتدي المرسوم التنفيذي رقم 82 – 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م.

ورثت مؤسسة الميناء، ابتداء من شهر نوفمبر 1982، والخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلة أيضا (sonama). كما أسندت اليها من جهة أخرى مهام القطر الموكله فيما قبل للشركة الوطنية للملاحة (CNAN) فأصبح دورها مرتبطا بما يلي:

- تسيير الأملاك المينائي والانشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- احتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والارساء.

في 29 فيفري 1989 م شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي الي شركة عمومية اقتصادية / شركة ذات أسهم مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS، تحمل لسجل التجاري رقم 01. B. 88 و تخضع للقانونين التجاري و المدني طبقا لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 و المتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات و طبقا للمرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م و المرسوم 119-88 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 م و المرسوم 177-88 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988 م .

أنيط الي مؤسسة ميناء مستغانم انجاز مهام التالية:

- استغلال اللألة والانشاءات المينائية.
- استثمار وتطوير ميناء مستغانم.
- انجاز أعمال الصيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية.
- اعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين
- مباشرة عمليات الشحن والتفريغ المينائية.
- مزاوله عمليات القطر، القيادة، الارساء وغيرها.

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة لمباشرة والغير المباشرة بالموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008، تم رفع رأس مال الشركة الي 500.000.000 دج.

في شهر جانفي 2004، تم انشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة " الموانئ " على شكل فرع المؤسسة ميناء مستغانم.

ولدت هذه المؤسسة بموجب انعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكرس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضي القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد الي شركة تسيير مساهمات الدولة " الموانئ " وبمقتضي القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضي الاجتماع العام الاستثنائي للمؤسسة.

الفرع الثالث: الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم:

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض  $35^{\circ}$  و  $56^{\circ}$  شمالا وخطي  $00^{\circ}$  و  $50^{\circ}$  شرقا.

- كاسرة الأمواج: بطول 1830.

- المدخل البحري للميناء: شمال غربي بعرض 100 م وعمق 12 م.

### 1- الأحواض:

-الحوض الأول: بمساحة مالية تقدر ب 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17 م

-الحوض الثاني: بمساحة مائية تقدر ب 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8.22 م

2-الأرصفة: تحتوي 10 محطات رسو بطول كلي يصل الي 1296 متر خطي مقسمة كما يلي:

- الرصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0).



- رصيف المغرب: 412 متر خطي (المحطة الجديدة 1, 2 و 3)
- الرصيف الجديد: 217 متر خطي (المحطة الجديدة 1 و 2)
- رصيف الاستقلال: 270 متر خطي (المحطة 4 و 5)
- الرصيف الجنوبي الغربي: 280 متر خطي (المحطة 6 و 7)

3- أرضية التخزين: بمساحة 44.430 م

4- مرآب السيارات: بمساحة 24.0000-مرآب الحاويات: بمساحة 15000 م وقدرة المعالجة 15000 حاوية سنويا.

5- المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 7455 م، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية

6- طرق المواصلات:

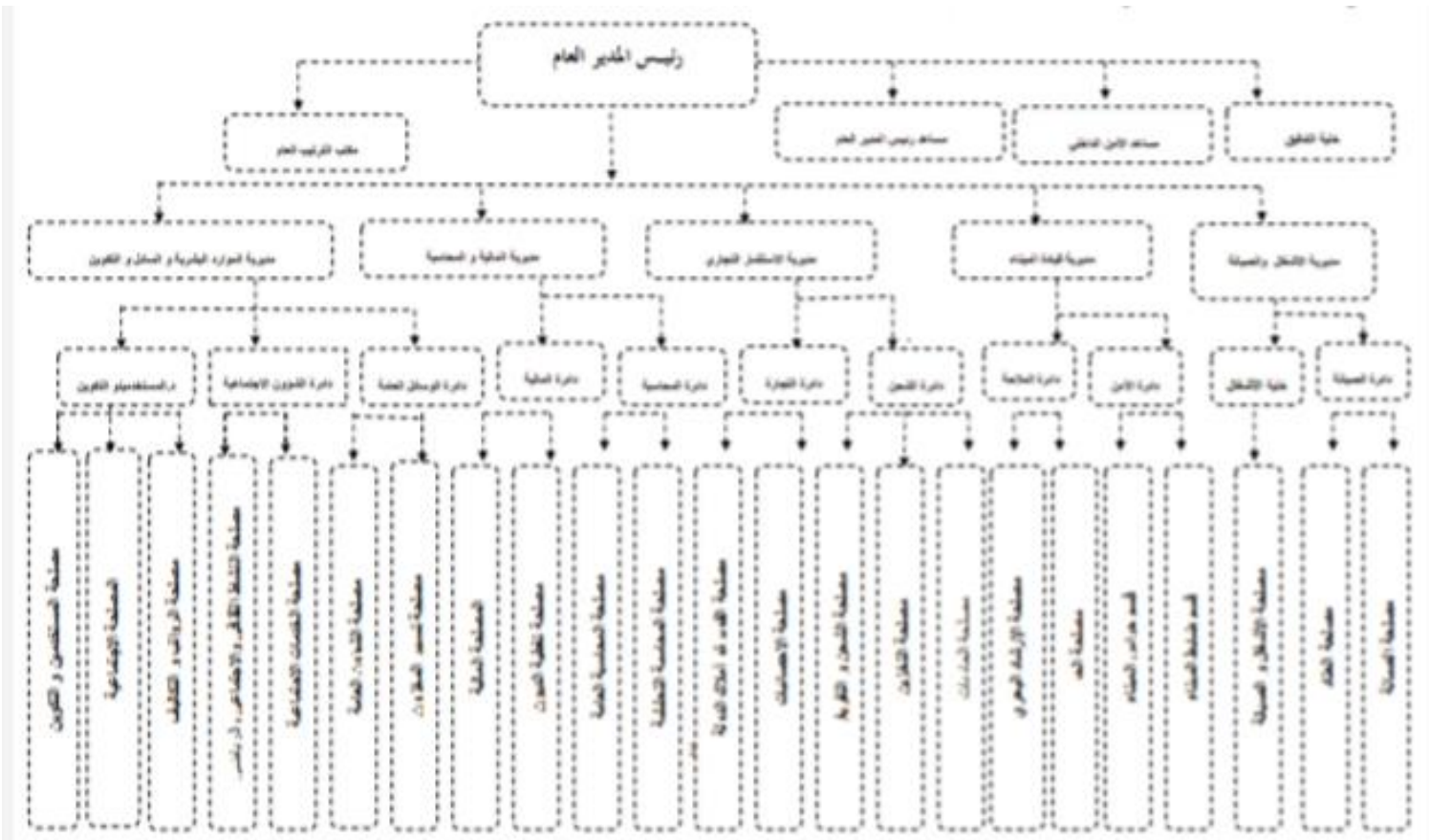
7- الطريق الأرضي: 4885 متبلر خطي.

8- السكة الحديدية: 3747 متر خطي (كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة.

- تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية، ثفل قصب السكر (...)

شكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.



الجدول رقم (1): الميزانية الأصول 2015/2014:

المطلب الأول: عرض الميزانية للسنتين 2015/2014

الجدول رقم (1): الميزانية الأصول 2015/2014

الصادف 2014	2015			الملاحظة	الأصول
	الصادف	الإهلاك والمؤونات	الإجمالي		
-	-	-	-	(1.1)	<b>أصول غير جارية:</b> -فارق بين الاقتناء -المنتوج الإيجابي أو السلبي.
140 389 .96	129166 .67	140833.33	270 000.00	(2.1)	-تثبيبات غير مادية. -تثبيبات مادية.
1201550794.98	1113190956.99	1260490786.82	2373681743 .81		- أراضي - المباني
400681741.00	373766490.08	98587641.71	472354131 .79	(3.1)	-تثبيبات مادية أخرى -تثبيبات الممنوح امتيازها
800869053.98	739424466.91	1161903145.1	1901327612.02	(4.1)	-تثبيبات جاري إنجازها -تثبيبات مالية
-	-	-	-		-سندات موضوعه موضوع المعادلة -مساهمات أخرى لديون مماثلة مرتبطة بها.
5645710.42	-	-	-	(5.1)	-سندات أخرى مثبتة -قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل.
18198143.54	20000000.00	-	20000000.00		
-	-	-	-		
-	-	-	-		
18198143.54	20000000.00	-	20000000.00		
-	-	-	-		
33314516.84	33314516.84	-	33314516.84		
<b>1258849555 .74</b>	<b>1166634640.50</b>	<b>1260631620.15</b>	<b>2427266260.60</b>	<b>(1)</b>	<b>مجموع الأصول الغير الجارية</b>
20486070.80	33472899.49	75998755.35	109471654 .84	(1.2)	<b>أصول جارية:</b> -مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
54605415.66	113896956.54	77699234.38	191596194.12	(2.2)	- ديون دائنة واستخدامات مماثلة -الزبائن
49829181.46	109662813.74	24533814.07	134216627.81	(1.2.2)	المدينون الآخرون - الضرائب وما شابهها
-	-	-	-		-ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
4776234.00	4214146.00	53165420.31	57379566.31	(2.2.2)	-الموجودات وما شابهها -الأصول الموظفة غيرها من أصول جارية
648311991.50	1309234925.71	-	1309234925.71	(3.2)	-الخزينة
350000000.00	800000000.00	-	800000000.00	(1.3.2)	
298311991.50	509234925.71	-	509234925.71	(2.3.2)	
<b>723403477.96</b>	<b>1456604784.94</b>	<b>153697989.73</b>	<b>1610302774.67</b>	<b>(2)</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>1982253033.7</b>	<b>2623239425.44</b>	<b>1414329609.88</b>	<b>4037469035.32</b>		<b>المجموعة العامل للأصول</b>

ثانيا: ميزانية الخصوم الجدول رقم (2):

2015	2014	الملاحظة	الخصوم
500 000 000 .00	500 000 000.00	(3.1)	رؤوس الأموال الخاصة: رأس مال الصادر رأس مال غير المستعان به
-	-		
878 508 674.74	721 845 567. 30	(3.2)	علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة). فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة
-	-		
312 971 477 .07	263 546 087 .23	(3.3)	نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع) رؤوس أموال خاصة أخرى لترحيل من جديد.
			حصة الشركة المجمدة. حصة ذوي الأقلية
<b>1 691 480 151.81</b>	<b>1 485 394 654.53</b>	<b>(3)</b>	<b>المجموع (1)</b>
2 293 463 .83	-	(4.1)	الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية
-	-		
525 753 244 .03	195 078 096.80	(4.2)	ضرائب (مؤجلة وموصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية مؤمنات ومنتجات ثابتة سلفا
528 046 707.03	195 078 096.80	<b>(4)</b>	<b>مجموع الخصوم الغير الجارية:</b>
2 293 463.83	-	(4.1)	الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية
-	-		
525 753 244.03	195 078 096.80	(4.2)	ضرائب (مؤجلة وموصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية مؤمنات ومنتجات ثابتة سلفا
<b>528 046 707.03</b>	<b>195 078 096.80</b>	<b>(4)</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
17 947 409.59	24 854 625.57	(5.1)	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
135 488 022.72	85 257 044.40	(5.2)	ضرائب
250 277 133.46	301 780 282.37	(5.3)	ديون مدينة أخرى خزينة سلبية
-	-		
<b>403 712 565.77</b>	<b>301 780 282.37</b>	<b>(5)</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>2 623 239 425.44</b>	<b>1 982 253 033.70</b>		<b>المجموع العام للخصوم</b>

المطلب الثاني: عرض حساب النتائج لسنتين 2015/2014، الجدول رقم (03):

ن-1	ن	ملاحظة	
1 144 245 423.41	1 641 135 288.41	01	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال
1 144 245 423.57	1 641 135 288.41		1- انتاج السنة المالية
34 573 983.49	35 874 044.31	02	المشتريات المستهلكة
45 387 684.21	39 735 324.64	03	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
79 961 667.70	75 609 368.95		2- استهلاك السنة المالية
1 064 283 755.87	1 565 525 919.46	04	3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)
447 744 673.77	654 479 095.62	05	أعباء العاملين
35 580 309.95	44 063 671.89	06	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
580 958 772.15	866 983 151.95	07	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
8 726 862.50	2 322 663.78	08	المنتجات العمليات الأخرى
2 474 610.54	3 864 775.19	09	الأعباء العمليات الأخرى
264 115 022.17	458 175 487.08	10	المخصصات الاستهلاكات والأرصدة
29 741 759.02	18 413 405.08	11	استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
352 837 760.96	425 678 958.54		5- المنتجات العمليات
8 346 819.01	15 065 198.05	12	المنتجات المالية
250 000.00		13	الأعباء المالية
8 096 819.01	15 065 198.05		6- النتيجة المالية
360 934 579.97	440 744 156.59		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
97 543 193.14	127 772 679.52		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-157 700.40		14	الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
1 191 060 864.10	1 676 936 555.32	15	مجموع المنتجات الأنشطة العادية
927 511 776.87	1 363 965 078.25		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
263 549 087.23	312 971 477.07		العناصر الغير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر الغير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة الغير العادية
		(63)	10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجمع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع (1)

المبحث الثاني: دراسة بواسطة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم:

بعد تعرفنا على مؤسسة ميناء مستغانم في هذا المبحث بتحديد الوضعية المالية لها باستخدام بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري.

المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2015 / 2016:

جدول رقم (04): التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014:

النسبة	العلاقة	2014
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$2.40 = \frac{723\,403\,477.96}{301\,780\,282.37}$
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون / الديون قصيرة الأجل	$2.33 = \frac{20\,486\,070.80 - 723\,403\,477.96}{301\,780\,282.37}$
نسبة السيولة الجاهزة	النقديات / ديون قصيرة الأجل	$0.99 = \frac{298\,311\,991.50}{301\,780\,282.37}$
نسبة الملائمة	$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$	$3.99 = \frac{1\,982\,252\,033.70}{496\,858\,379.17}$
رأس مال العامل	الأصول قصيرة الأجل - الديون / قصيرة الأجل	$\frac{301\,780\,282.37 - 723\,403\,477.96}{496\,858\,379.17}$
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	$0.51 = \frac{580\,958\,772.15}{1\,144\,245\,423.23}$
نسبة الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$	$0.23 = \frac{263\,549\,087.23}{1\,144\,245\,423.57}$

الجدول رقم (05): التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2015:

النسبة	العلاقة	2015
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.61 = \frac{1\ 456\ 604\ 784.94}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون / الديون قصيرة الأجل	$3.53 = \frac{33\ 472\ 899.49 - 1\ 456\ 604\ 784.94}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة السيولة الجاهزة	النقديات / ديون قصيرة الأجل	$1.26 = \frac{509\ 234\ 925.71}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة الملائمة	$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$	$2.82 = \frac{2\ 623\ 239\ 425.44}{931\ 759\ 273.63}$
رأس المال العامل	الأصول قصيرة الأجل - الديون / قصيرة الأجل	$\frac{= 403\ 712\ 565.77 - 1\ 456\ 604\ 784.94}{1\ 052\ 892\ 219.17}$
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	$0.53 = \frac{866\ 983\ 151.95}{1\ 641\ 135\ 288.41}$
نسبة الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$	$0.19 = \frac{=312\ 971\ 477.07}{1\ 641\ 135\ 288.41}$

التعليق:

- 1- نسبة السيولة العامة: توضح هذه النسبة مدي قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل) تسديد فواتير الكهرباء والغاز الماء، تسديد الرواتب والأجور تسديد ديون الموردين ومنح القروض القصيرة الأجل.
- وبما انه كلما ارتفعت هذه التسمية عن الواحد الصحيح كاتما دل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويلاحظ مما سبق أن السيولة العامة

للسنتين 2014 و2015 كلها تزيد عن الواحد الصحيح مما يدل أن المؤسسة ميناء مستغانم في الوضع الجيد على المدى القصير، الأمر الذي يسمح لها بتسديد كل التزاماتها على المدى القصير.

2-نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول الجارية مخفضة بالمخزون والالتزامات الجارية، وبالخصوص فهي تدل على العلاقة الموجودة بين الأصول التي يمكن تحويلها الي نقدية مقابل قيمة الالتزامات الجارية وكلما زادت النسبة عن الواحد الصحيح كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن المؤسسة في الوضع المالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون الاعتماد على الإيرادات التي تأتي من عملية بيع المخزون (مبيعات البضائع).

ومن خلال الجدول رقم 4 و5 فقد لاحظنا في المؤسسة ميناء مستغانم أن هدف النسبة تزيد عن الواحد الصحيح في كلا السنتين 2014 و2015 مما يدل على أن النسبة السيولة للمؤسسة في تزايد أي 2.33 ثم 3.53.

3-نسبة السيولة الجاهزة: نسبة النقدية (وتسمى أيضا نسبة الأصول النقدية) هي نسبة النقدية للمؤسسة والأصول النقدية مكافئتها لها الي مجموع الخصوم، وتدلل هذه النية على حجم الأموال المتاحة التي تستطيع سداد الخصوم الحالية، وتستخدم هذه النسبة من قبل الدائنين المحتملين كمقياس لسيولة المؤسسة وقدرت هذه السيولة على تغطية الديون قصيرة الأجل.

ويلاحظ من الجدولين رقم 4 ورقم 5 وأعلاه أن هذه النسبة موجبة بالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم في كلا السنتين حيث بلغت 0.99 في سنة 2014 ثم ارتفعت الي 1.26 في سنة 2015 هذا ما يدل على تسيير داخلي جيد في الخزينة.

4-نسبة الملائمة العامة: وهي تمثل العلاقة بين الإجمالي أصول المؤسسة واجمالي التزاماتها وكلها زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كما دل على أن المؤسسة في وضع مالي جيد علي المدى الطويل، تقيس هذه النسبة النفود المالي للمؤسسة، وتعتبر المؤسسات التي لديها مستويات أعلي من الالتزامات الديون مقارنة مع الأصول ذات مديونية عالية وأكثر خطورة بالنسبة للمقرضين.



ومن خلال الجدولين 4 و5 وأعلاه فيلاحظ أن هذه النسبة تساوي 3.99 في سنة 2014 و2.84 في سنة 2015 مما يدل على أن المؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد علي المدى الطويل رغم من أن هذه النسبة انخفضت من 3.99 الي 2.82.

5- رأس مال العامل: يدل رأس مال العامل على قدرة المؤسسة على التسديد التزاماتها القصيرة الأجل فكلما كان الفرق بين الأصول قصيرة الأجل للمؤسسة أكبر من التزاماتها الجارية كلما دل هذا على أن المؤسسة باستطاعتها تسديد كل ديون قصيرة الأجل مساوية لالتزاماتها القصيرة الأجل فمثلا إذا كان للمؤسسة أصول قصيرة الأجل مساوية لالتزاماتها القصيرة الأجل فهذا يعني أن رأس المال العامل غير موجود. وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم فان رأس مال العامل موجود وقد بلغ 59.195 623 421 سنة 2014 ثم ارتفع ليصل الي 17.219 892 105 سنة 2015 ما يدل علي أن المؤسسة في الوضع المالي جيد يسمح لها بتمديد التزاماتها قصيرة الأجل.

6- نسبة هامش الربح: هذه النسبة تدل على مدي مساهمة المبيعات (إيرادات المبيعات) في تغطية تكاليف البيع، ولاحظنا في المؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تعد جيدة بالنسبة للسنتين وتطورت ما بين السنتين، حيث أن إيرادات المبيعات في السنتين غطت كل تكاليف البيع.

7- نسبة الربح الصافي: تعني هذه النسبة مساهمة كل دينار واحد من هذه المبيعات في تحقيق صافي الربح، وبالنسبة للمؤسسة ميناء مستغانم وجدنا أن كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق صافي الربح، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم وجدنا أن كل دينار كمبيعات يحقق 0.23 ربح الصافي سنة 2014 و0.19 سنة 2015.

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات وبيان التغييرات والاتجاهات 2014-2015.

الجدول رقم (06): التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014-2015:

العناصر	2014	2015	مقدار التغيير	نسبة التغيير
<b>الأصول:</b>				
الأصول الثابتة	1 982 253 033.70	2 623 239 425.44	640 986 392.00	32.33%
قيم الاستغلال	1 258 849 555.74	1 166 634 640.50	-92 214 915.00	-7.33%
القيم المحققة	20 486 070.80	33 472 899.49	12 986 828.69	63.39%
القيم الجاهزة	54 605 415.66	113 896 956.76	59 291 541.04	108.6%
<b>الخصوم:</b>				
الأموال الخاصة	648 311 991.50	1 309 234 925.71	660 922 933.50	101.95%
ديون طويلة الأجل	1 485 394 654.53	1 691 480 151.81	206 085 497.00	13.87%
ديون قصيرة الأجل	195 078 096.80	528 046 707.03	332 968 610.23	170.68%
	301 780 282.37	403 712 565.77	101 932 283.40	33.78%

جدول رقم 07: التحليل العمودي (الراسي) لميزانية ميناء مستغانم لسنة 2014 – 2015.

النسب		المبالغ		العناصر
2015	2014	2015	2014	
100%	100%	2 623 239 425.44	1 982 253 033.70	<b>الأصول:</b>
44.47%	63.51%	1 166 634 640.50	1 258 849 555	الأصول الثابتة
01.28%	01.03%	33 472 899.49	20 486 070.80	قيم الاستغلال
04.34%	02.75%	113 896 956.74	54 605 415.66	القيم المحققة
49.91%	32.71%	1 309 234 925.71	648 311 991.50	القيم الجاهزة
				<b>الخصوم:</b>
64.46%	74.93%	1 691 480 151.81	1 485 394 654.53	الأموال الخاصة
20.13%	09.84%	528 046 707.03	195 078 096.80	ديون طويلة الأجل
15.39%	15.22%	403 712 565.77	301 780 282.37	ديون قصيرة الأجل

التعليق:

من خلال التحليل الأفقي والعمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2014 – 2015 لاحظنا أن هناك نمو ملحوظ في أغلب عناصر الميزانية للمؤسسة بالاستثناء الأصول الثابتة التي سجلت انخفاض بنسبة 07.33 بالإضافة الي الأموال الخاصة، وعلى الرغم من ذلك هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لذلك عليها المحافظة وتجديد استثمارها.

## الخلاصة الفصل الثالث:

يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية، وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين المؤسساتين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، ويرتكز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والملائمة.

وبناء على ذلك خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية للمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2014 – 2015 باستخدام بعد أدوات التحليل المالي فقد توصلنا الى نتيجة مفادها أن المؤسسة ميناء مستغانم هي في وضع مالي جيد سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، فهي قادرة على تسديد التزاماتها ولا تعاني من عجز في السيولة، الشيء الذي يضمن للدائنين هذه المؤسسة بتعامل معها بكل ارتياح واطمئنان.

الخاتمة

## الخاتمة:

التحليل المالي يعتبر عمل مستمر مع نشاط المؤسسة , حيث يعمل علي تبيان العلاقة بين الأصول والخصوم المؤسسة لبيان الوضعية المالية لها و مدي كفاءتها في إدارة أصولها , حيث لا يقتصر عمل المحلل المالي علي الأداء الماضي او الحالي للمؤسسة بل يمكنه إيضاح صورة مستقبلية للمؤسسة تمكنها من اتخاذ قرارات مستقبلية , و ذلك باعتماده علي عدة أدوات في عملية التحليل كنسب و المؤشرات المالية و بيان التغييرات و الاتجاهات , كل منها تمثل علاقة معينة , و علي سبيل المثال يثم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية و تستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات علي مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين المؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن , و يتركز تحليل النسب المالية علي ثلاثة جوانب رئيسية السيولة و الربحية و الملائمة . ولقد أصبحت المؤسسة محوراً أساسياً الذي يدور حوله اقتصاد كل بلد، حيث أصبحت تهم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لازماً على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء واكتساب الثقة كل من يهتمهم الأمر. ولمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجأ الي التحليل المالي لقوائمها المالية للتخفيف من زحمت الأرقام في قوائمها المالية ما يساعد جميع الأطراف التي يهتمها الامر في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي كذلك بدوره في اتخاذ القرارات سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبناء على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فمن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2014/2015، قمنا بتسليط بعض أدوات التحليل المالي، والتي مكنتنا من الوصول الي نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز وهي قادرة على تسديد التزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، مما يضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بالارتياح واطمئنان.

## نتائج الدراسة:

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول الي بعض النتائج، احدها متعلقة بالجانب النظري وأخري بالجانب الميداني وهي كالآتي:

- التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة الي ذلك في التحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من القرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة، بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.
- تعد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها تهدف الي تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة.
- من خلال اسقاطنا الدراسة النظرية على المؤسسة ميناء مستغانم اتضح لنا أن المؤسسة في وضع مالي جيد يضمن للمتعاملين معها أن يتعاملوا معها بأريحية واطمئنان.

#### أفاق الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وقد لاحظنا أت هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق اليه نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن تكون قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصص، لتعالج دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية على المدى القصير والمدى الطويل.

# قائمة المراجع



## قائمة المراجع:

- أحمد محمد القداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق لمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي، النشر والتوزيع، عمان، 2010.
- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004.
- الياس بن سامي، يوسف قريشي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- الحكيم كزاجه، على رباعية وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000.
- عبد الخفارة حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- علاء فرحان طالب وإيمان شيخان المشهدان، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف، دار الصماء، عمان، 2011.
- عدنان بقائه النعيمي وأرشيد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار الباقوري العلمية، عمان 2008.
- محمد شاكر منير، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005.
- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين، عمان، 2006.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1999.
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000.

- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دارالاثراء، الأردن، 2009.
- حسين سمير عشيح اشرف ظافر الكبيسي، التحليل الانتمائي ودوره في ترشيد عمليات الافراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012.
- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منصور قسنطينة، 2011-2012.
- مداني بلغيث، عبد القادر دماش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي، ديسمبر 2011.
- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، عمان، دارالنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عباس مهدي شيرازي، نظرية المحاسبية، دارالسلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1999.
- عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- عدنان تايه النعيمي أرشيد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دارالبازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

● محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986.

● محمد مبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Nacer Eddine saadi, analyse financiere d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales. Le harmattan, paris, France, 2009.
- Pierre conso, Farouk hemici, gestion de l'entreprise, 10 Edition, Dunod, paris, 2002 .
- Pierre romage, analyse et diagnostic financiere, Edition d d'organisations, paris, 2001.
- Elie Cohen, analyse financiere, 4 Edition, economica, 1997.
- Josett peyard, analyse financier, 8 éditions, librairie Vuibert, paris, novembre 1999.
- Kamel Hamid, le diagnostic financier, es-Salaam édition, Alger, 2001.